مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (١١) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (1 1)2025

دراسة تحليلية لتطور التجارة الزراعية البينية بين سورية والدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١

الدكتور علاء صادق علي*

(تاريخ الإيداع ١٥/٩/ ٢٠٢٥ – تاريخ النشر ٩/١١/ ٢٠٢٥)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى تقييم الأثر الهيكلي للظروف ما بعد عام ٢٠١١ على القطاع الزراعي السوري وعلاقته التجارية مع الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١. اعتمد البحث على المنهج الكمي الوصفي لتحليل وتتبع واقع التجارة الزراعية البينية بين سورية والدول العربية خلال الفترة المذكورة، وذلك من خلال رصد ومقارنة الأداء التجاري باستخدام ثلاثة مؤشرات رئيسة: تطور الصادرات والواردات بقيمها الاسمية المحولة لليرة السورية، والميزان التجاري الزراعي البيني، ومؤشر الانكشاف الاقتصادي للزراعة البينية لتحديد نقطة التحول الهيكلي وحجم التبعية الاقتصادية.

أظهرت نتائج تحليل التجارة الزراعية البينية السورية تحولاً هيكلياً جذرياً بعد عام ٢٠١٣؛ فبينما كانت سورية مصدراً صافياً للغذاء في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣، حيث تجاوزت نسبة تغطية الصادرات للواردات ٦٥٠%، تسبب انهيار الإنتاج وتضخم سعر الصرف في تحويلها إلى مستورد صافٍ، حيث قفزت قيمة الواردات الاسمية بشكل ضخم لتمثل المكون المهيمن على التجارة متجاوزة ٦٣% من الإجمالي في السنوات التي تلت عام ٢٠١١، نتج عن ذلك انهيار كبير للميزان التجاري وتحوله إلى عجز قياسي، وتدهور نسبة التغطية إلى نحو ٥٢% في ٢٠٢٠، ما يؤكد فقدان القدرة التنافسية. كما كشف مؤشر الانكشاف الاقتصادي عن تآكل الاكتفاء الذاتي وزيادة التبعية القسرية للأسواق العربية، مع هبوط نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الزراعي إلى أدنى مستوى (٣.١٨% في عام ٢٠١٩) وارتفاع متزايد في نسبة الواردات، مما يجعل القطاع الزراعي السوري شديد الحساسية للصدمات والتقلبات الإقليمية.

كلمات مفتاحية: التجارة الزراعية البينية، الدول العربية، دراسة تحليلية.

* عضو هيئة فنية (قائم بالأعمال)، اختصاص الحسابات الاقتصادية والقومية، دكتوراه في الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (١١) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (1 1)2025

An Analytical Study of the Evolution of Inter-Arab Agricultural Trade Between Syria and Arab Countries During the Period 2002–2021

Dr. Alaa Sadiq Ali *

(Received 15/9/2025.Accepted 9/11/2025)

□**ABSTRACT** □

The research aimed to assess the structural impact of post-2011 conditions on the Syrian agricultural sector and its trade relationship with Arab countries during the 2002-2021 period. The study employed a quantitative descriptive approach to analyze and track the inter-Arab agricultural trade between Syria and the Arab countries during the specified period. This was achieved by monitoring and comparing trade performance using three main indicators: the evolution of exports and imports (in nominal values converted to Syrian Pounds), the inter-Arab agricultural trade balance, and the economic exposure index for inter-Arab agriculture, which helped determine the structural turning point and the degree of economic dependency.

The results of the analysis revealed a radical structural transformation in Syrian inter-Arab agricultural trade after 2013. While Syria was a net food exporter during 2002–2013, with the export-to-import coverage ratio exceeding 650%, the collapse of production and the devaluation of the exchange rate led to its transformation into a net importer. The nominal value of imports surged significantly, becoming the dominant component of trade, surpassing 63% of the total in the years following 2011. This resulted in a resounding collapse of the trade balance, turning it into a record deficit, and a deterioration of the coverage ratio to about 52% in 2020, confirming the loss of competitiveness. The economic exposure index also revealed an erosion of self-sufficiency and an increase in forced dependency on Arab markets, with the ratio of exports to agricultural GDP falling to its lowest level (3.18% in 2019) and imports ratio rising steadily, making the Syrian agricultural sector highly sensitive to regional shocks and fluctuations.

Keywords: Inter-Arab Agricultural Trade, Arab Countries, Analytical Study.

* Technical Staff Member (Academic Assistant), Specialization: Economic and National Accounts, PhD in Economics, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Tartous University, Tartous, Syria.

مقدمة:

يحتل القطاع الزراعي في سورية مكانة هامة، فهو ليس مجرد نشاط اقتصادي، بل عصب الاقتصاد الوطني وركيزة استراتيجية للأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، تاريخياً كان هذا القطاع يضطلع بمسؤوليات متعددة، حيث يساهم بفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي، ويُعد مصدراً رئيسياً للتوظيف، خصوصاً في المناطق الريفية، مما يضمن تدفقاً مستمراً للدخل، إضافةً إلى ذلك يساهم القطاع الزراعي في توفير جزء من احتياجات الاقتصاد الوطني بالعملات الصعبة التي تمول بدورها استيراد السلع الضرورية الأخرى لهذا الاقتصاد.

وبالتالي اكتسبت التجارة البينية الزراعية بين سورية والدول العربية أهمية قصوى ومتنامية، ويعود الفضل في هذا التفوق إلى الميزة النسبية التي تمتعت بها سورية، والتي تجلت في وفرة الأراضي الخصبة وتنوع المناخ، مما أتاح إنتاج محاصيل متنوعة وذات جودة عالية، بما في ذلك الحبوب الاستراتيجية، والخضروات، والفواكه، والمنتجات المصنعة زراعياً. ونتيجة لذلك، ظلت الأسواق العربية هي المجال الحيوي والممر الرئيس لتصدير الفائض الزراعي السوري. هذا الاعتماد المتبادل عزز مكانة سورية كمُصدِّر صافٍ في المنطقة، وقد انعكس هذا بشكل مباشر على الميزان التجاري الزراعي البيني، الذي ظل لسنوات طويلة يسجل فائضاً كبيراً ومستداماً، مدعوماً بنسبة تغطية عالية تؤكد قدرة القطاع على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي وتمويل وارداته بكفاءة ذاتية دون فرض ضغط كبير على احتياطي الدولة من النقد الأجنبي.

غير أنّ هذا الوضع الاقتصادي المستقر تعرض لتحول هيكلي جذري ومفاجئ في أعقاب عام ٢٠١١، فقد أدت الظروف اللاحقة إلى تدهور حاد ومضاعف في القطاع، بدءاً من تضرر البنية التحتية الأساسية (كقنوات الري والمخازن والطرق الزراعية)، ومروراً بنقص المدخلات الضرورية للإنتاج (مثل المحروقات والأسمدة والبذور)، وانتهاءً بنزوح العمالة الزراعية المتخصصة. كل ذلك أدى إلى انخفاض حاد في الطاقة الإنتاجية، مما أثر بشكل عميق على تدفقات التجارة البينية؛ فالإنتاج المحلي لم يعد كافياً لتلبية الطلب الداخلي فضلاً عن التصدير، هذا الوضع الجديد شكل تحدياً غير مسبوق أمام استدامة الدور الاقتصادي للقطاع الزراعي وقدرته التنافسية الإقليمية، ودفع سورية تدريجياً نحو الاعتماد المتزايد على الواردات لسد الفجوة الغذائية المتفاقمة، مما يهدد الأمن الغذائي ويزيد من الانكشاف الاقتصادي للبلاد.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (Łapińska, 2014) بعنوان:

Determinants of intra-industry trade in agricultural and food products between Poland and EU countries.

محددات التجارة البينية الصناعية في المنتجات الزراعية والغذائية بين بولندا ودول الاتحاد الأوروبي.

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على كثافة التجارة البينية في المنتجات الزراعية والغذائية بين بولندا وشركائها في الاتحاد الأوروبي (٢٦ دولة) للفترة ٢٠٠٢-٢٠١١. اعتمدت الدراسة على نموذج "Panel Data" الاقتصادي القياسي، واستخدم مؤشر "Grubel-Lloyd" لقياس الكثافة. تمّ تقدير النموذج بتحويل لوغاريتمي للمتغير التابع وطريقة المربعات الصغرى الموزونة (WLS) بعد التحقق من تباين التباين. أشارت النتائج إلى أن كثافة التجارة البينية تتأثر إيجاباً بـ: كثافة التجارة الإجمالية مع الاتحاد الأوروبي، ومستوى التنمية الاقتصادية للشركاء، وعضوية الاتحاد الأوروبي، وتشابه اللغات السلافية. بينما تؤثر سلبًا الفروقات النسبية في حجم الاقتصادات ومستويات التنمية، وعدم التوازن في حجم التبادل التجاري.

٢- دراسة البهنساوي والعوضي (٢٠١٥) بعنوان: التجارة الزراعية العربية البينية: دراسة حالة بعض الصادرات الزراعية المصرية.

هدفت الدراسة إلى تحديد الوضع الراهن للتجارة البينية الزراعية العربية، تقييم العوامل المؤثرة في نموها ومحدداتها، ودراسة القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق العربية الرئيسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، متضمنة تقدير مرونات سعرية وإنفاقية، ونموذج الطلب الأمثل للسلع المدروسة. أشارت النتائج إلى عجز الإنتاج الزراعي العربي عن تلبية الاحتياجات الغذائية، وأوضح نموذج الطلب الأمثل (للأرز في ليبيا، البطاطس في العراق، البصل في السعودية) إمكانية زيادة القدرة التنافسية لتلك المحاصيل المصرية. أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات سعرية تنافسية لزيادة كفاءة التجارة البينية العربية على حساب الواردات من دول غير عربية.

٣- دراسة قناوي (٢٠١٩) بعنوان: التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧.

هدفت الدراسة إلى تحليل التجارة البينية بين مصر ومجموعة الدول الخمس عشرة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧)، مع تحديد أهم المعوقات والقيود التي تحد من توسيعها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مؤشرات ونسب إحصائية. أظهرت النتائج أنّ إجمالي التجارة الخارجية مع المجموعة بلغ ١٠٥.٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧. إلا أن الصادرات المصرية لدول المجموعة كانت محدودة (١٩.٢ مليار جنيه، ١٠.٣% من الإجمالي)، في حين تزايدت الواردات بشكل كبير لتصل إلى ٨٦.٣ مليار جنيه، نتج عن هذا التباين عجز قياسي في الميزان التجاري المصري بلغ ٦٧.٠ مليار جنيه عام ٢٠١٧، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى ٢٢.٣%. كما اتسمت التجارة بالتركز، حيث كانت الهند، البرازيل، وماليزيا من أهم شركاء مصر التجاريين ضمن المجموعة.

٤- دراسة (Al-Sadi, 2019) بعنوان:

The Role of Trade in Intermediates in Enhancing the Agro-Food Intra-Trade in the Mena Region.

دور تجارة السلع الوسيطة في تعزيز التجارة البينية للزراعة والغذاء في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هدفت الدراسة إلى تطوير سلسلة القيمة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالتركيز على تجارة المنتجات الزراعية والغذائية والسلع الوسيطة. اعتمدت الدراسة على المنهجية الكمية والوصفية باستخدام مؤشرات ميزة المقارنة الظاهرة (RCA) وكثافة التجارة (TI)، ونموذج الجاذبية (GM) لتحليل محددات التجارة الثنائية بين ٢٢ دولة عربية على مدى ١٠ سنوات. أظهرت النتائج أنّ التجارة البينية الزراعية الغذائية، رغم تواضعها، زادت حصتها، وتمثل أكثر من نصف إجمالي التجارة الزراعية العربية. بيّن نموذج الجاذبية أن الحجم الاقتصادي يعزز تجارة الأغذية المصنعة فقط، وأن المسافة تؤثر سلباً بشكل كبير. كما كان لاتفاقيات دول مجلس التعاون الخليجي تأثير إيجابي، بينما كان أداء التكتلات الأخرى ضعيفاً. وأكدت النتائج أنّ تسهيلات التجارة (وقت التخليص الجمركي) عامل حاسم، مما يستدعي الاستثمار في اللوجستيات والبنية التحتية لتعزيز التكامل.

٥- دراسة زيتي وخليل (٢٠٢٢) بعنوان: اختبار تطبيق نموذج الجاذبية للتجارة البينية السورية – العراقية باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات نقاط التغير الهيكلي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٩.

هدفت الدراسة إلى اختبار تطبيق نموذج الجاذبية (Gravity Model) لـ Jan Tinbergen على التجارة البينية بين سورية والعراق للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٩. اعتمدت على بيانات المجموعة الإحصائية السورية والأونكتاد.

تم قياس حجم التجارة عبر إجمالي الصادرات والواردات، بينما قُدِّرت الكتلة (Mass) باللوغاريتم الطبيعي لحاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكلا البلدين. واستُخدمت المسافة الاقتصادية (الفرق في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) بدلاً من المسافة الجغرافية. تمّ تطبيق طريقة المربعات الصغرى مع نقاط التغير الهيكلي (LSBP) لتقدير النموذج. أظهرت النتائج أن التجارة البينية تخضع لنموذج الجاذبية، حيث تزداد مع زيادة الكتلة الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي) وتنخفض مع زيادة المسافة الاقتصادية بين البلدين.

٦- دراسة (Irshad, etal, 2025) بعنوان:

India-ASEAN Agricultural Trade: An RCA Analysis.

التجارة الزراعية بين الهند ورابطة دول جنوب شرق آسيا: تحليل العوامل المسببة.

هدفت الدراسة إلى تحليل ديناميكيات وتطور التجارة الزراعية بين الآسيان والهند خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٣، مع التركيز على كثافة التجارة والمزايا التنافسية لكلا الجانبين. باستخدام مؤشرات RSCA، RCA، وTII، أظهرت النتائج أن للهند مزايا تنافسية كبيرة في البذور الزيتية والحبوب، كما أنّ علاقاتها التجارية قوية مع فيتنام وميانمار. في المقابل، يبرز اعتماد الهند على الآسيان (خاصة إندونيسيا وماليزيا) في واردات السلع الأساسية مثل زيت النخيل. تحدد الدراسة فرصاً للهند في تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك، وتوصي بتنويع الصادرات في هذه المجالات، وتقليل الاعتماد على الواردات من خلال تعزيز إنتاج زيت النخيل المحلي، ودعم السياسات التجارية المستدامة لتعزيز مكانة الهند في أسواق الآسيان.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تركيزها على تحليل التجارة البينية الزراعية باستخدام منهجية كمية ووصفية ومؤشرات اقتصادية (كالميزان التجاري، ونسبة التغطية، والمزايا التنافسية في دراسات Al-Sadi وIrshad et al.). كما تشترك مع دراسات البهنساوي والعوضي وAl-Sadi في تناولها للتجارة الزراعية العربية البينية، ومع دراسة زيتي وخليل في تركيزها على سورية وعلاقتها التجارية خلال فترة تشمل التغيرات الهيكلية (ما بعد ٢٠١١). على النقيض، تتفرد الدراسة الحالية بكونها تُقيّم بشكل مباشر ومركَّز "الأثر الهيكلي للظروف ما بعد عام ٢٠١١" على القطاع الزراعي السوري وعلاقته الإقليمية، ويتمثل تفردها المنهجي في استخدام "مؤشر الانكشاف الاقتصادي" إلى جانب تحليل تأثير تحويل البيانات لليرة السورية (لقياس تأثير التضخم)؛ مما سمح بتحديد نقطة التحول الهيكلي الجذري (بعد ٢٠١٣) وتحول سورية من مصدر صافٍ (تغطية ٦٥٠%) إلى مُستورد صافٍ، وهو تحول سلبي لا مثيل له في النتائج التفصيلية لبقية الدراسات.

مشكلة البحث:

تاريخياً، كان القطاع الزراعي السوري يتمتع بوضع المصدر الصافي في التجارة الإقليمية مدعوماً بنسبة تغطية عالية، لكن البيانات تشير إلى انهيار جذري لهذا الوضع بعد عام ٢٠١٣، حيث تحول الميزان التجاري إلى عجز هيكلي وتراجعت نسبة التغطية إلى ما دون ١٠٠%، كما تواجه التجارة تحدياً إضافياً يتمثل في التمييز بين الزيادات

الهائلة في القيم الاسمية بالليرة السورية الناتجة عن التضخم المفرط وانهيار سعر الصرف، وبين النمو الحقيقي لحجم التبادل التجاري، يطرح هذا الوضع مشكلة تزايد التبعية الخارجية، حيث أدت الزيادة الحادة في حصة الواردات وتآكل الاكتفاء الذاتي إلى ارتفاع مؤشر الانكشاف.

بناءً على ما سبق تتحدد مشكلة البحث في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي: ما طبيعة وحجم التحول الهيكلي الذي طرأ على التجارة الزراعية البينية بين سورية والدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١.

أهمية البحث:

الأهمية النظرية: تكمن الأهمية النظرية للبحث في إثراء الأدبيات الاقتصادية الخاصة بدراسة الأثر الهيكلي للصراعات والأزمات على القطاعات الإنتاجية الحيوية، حيث يركز البحث على القطاع الزراعي بوصفه ركيزة للأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، ويقدم إطاراً منهجياً لتحليل العلاقة بين التغيرات الجيوسياسية وديناميكيات التجارة البينية الإقليمية، لقياس مدى حساسية الاقتصاد الوطني للتقلبات الخارجية.

الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية للبحث في تزويد صناع القرار في سورية والمنظمات الإقليمية (كجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية) بتحليل كمي دقيق وموثوق للوضع الاقتصادي للقطاع الزراعي، كما يوفر البحث مؤشرات حيوية لتحديد مدى التدهور الهيكلي الذي أصاب القطاع وحجم تحول الميزان التجاري الزراعي، حيث تُعد هذه المؤشرات أساساً لوضع استراتيجيات وسياسات اقتصادية وتنموية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع الزراعي، واستعادة قدرته التنافسية، وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يدعم جهود الأمن الغذائي ويساهم في رسم خريطة طريق لإنعاش التبادل التجاري الزراعي الفعّال مع الدول العربية.

أهداف البحث:

هدف البحث بشكل رئيس إلى تقييم الأثر الهيكلي للظروف الاقتصادية ما بعد عام ٢٠١١ على القطاع الزراعي السوري وعلاقته التجارية مع الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل بـ:

١- تتبع ورصد التطور الزمني لقيمة الصادرات والواردات الزراعية البينية السنوية بالليرة السورية لتحديد مدى تأثر القيمة الاسمية بعوامل التضخم وانهيار سعر الصرف.

٢- تقييم أداء الميزان التجاري الزراعي البيني وحساب نسبة تغطية الصادرات للواردات لتحديد ما إذا كانت سورية قد تحولت من مصدرة أم مستوردة صافية للغذاء.

٣- حساب وتحليل مؤشر الانكشاف الاقتصادي للزراعة البينية لتحديد درجة التبعية الخارجية للقطاع الزراعي السوري، وتقييم مدى حساسيته وتأثره بالتقلبات في الأسواق الزراعية الإقليمية.

٤- تحديد نقطة التحول الهيكلي التي أدت إلى تدهور القدرة التنافسية للقطاع الزراعي، وتحوله إلى قطاع يعتمد على الواردات بشكل متزايد لتلبية الاحتياجات الأساسية في الفترة ما بعد عام ٢٠١١.

فرضيات البحث:

١- أدت الظروف التي تلت عام ٢٠١١ إلى حدوث تحول هيكلي جذري في التجارة الزراعية البينية السورية، مما أدى إلى تدهور حاد في القدرة التنافسية للقطاع الزراعي.

٢- ساهمت الزيادة في الواردات الزراعية وتآكل الاكتفاء الذاتي في ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي للزراعة البينية، مما يدل على تزايد التبعية الخارجية للأسواق الإقليمية بعد عام ٢٠١٣.

٣- عكست الزيادة الهائلة في القيم الاسمية للصادرات والواردات الزراعية بالليرة السورية بعد عام ٢٠١٣ ظاهرة التضخم المفرط وانهيار سعر الصرف بشكل رئيس، وليس زيادة حقيقية في الحجم التجاري.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على منهج التحليل الكمي الوصفي لتتبع واقع وتطور التجارة الزراعية البينية بين سورية والدول العربية خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢١. يتمثل جوهر المنهجية في رصد ومقارنة الأداء التجاري من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسة: تطور الصادرات والواردات الزراعية البينية بقيمها الاسمية السنوية، والميزان التجاري الزراعي البيني (الفائض أو العجز)، بالإضافة إلى احتساب مؤشر الانكشاف الاقتصادي للزراعة البينية (النسبة بين إجمالي التجارة الزراعية والناتج المحلي الإجمالي الزراعي). وقد تمّ تحويل كافة البيانات المعتمدة على إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية من الدولار إلى الليرة السورية لتعكس الآثار التضخمية. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد نقطة التحول الهيكلي في علاقة القطاع الزراعي السوري بالأسواق الإقليمية وحجم التبعية الاقتصادية.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم التجارة البينية: يمكن تعريف التجارة البينية بأنها: تمثل كلاً من الصادرات والواردات المتبادلة (سواء كانت سلعاً مادية أو غير مادية) بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي، حيث تؤدي التجارة البينية إلى تأثيرات إيجابية من خلال خلق التدفقات التجارية وتحويل مسار التجارة (الشاذلي، ٢٠٢٢، ص٥). كما تُعرَّف التجارة البينية بأنها: تمثل تبادلاً للسلع والخدمات بين الدول، وتدفقاً للصادرات والواردات إلى أسواق هذه الدول، ويتم ذلك من خلال إلغاء القيود والرسوم الجمركية وغير الجمركية (عبيد، ٢٠٠٧، ص١١٣). وكذلك يمكن تعريف التجارة البينية بأنها: تمثل شكلاً من أشكال التجارة الخارجية التي تتم بين الدول المترابطة التي تمتلك حدوداً ومشتركات متقاربة أو غير بعيدة، وتتم من خلال عمليات التصدير والاستيراد للسلع والخدمات المختلفة (السريني، ٢٠٠٩، ص٨). أيضاً تُعرَّف التجارة البينية بأنها: التبادل التجاري في السلع ذات الطبيعة والتركيب المتشابهين، ولكنها تختلف في التفضيلات والأذواق، أي أنها تجارة تهدف إلى تلبية بعض السلع التي تحتاجها الدول، ولكنها لا تستطيع إنتاجها أو توفيرها (المناعي، ٢٠٠٥، ص١٢٠).

ويرى الباحث أنّ التجارة البينية هي عملية تبادل السلع والخدمات التي تتم بين دول تنتمي إلى تكتل اقتصادي أو إقليم جغرافي محدد، مثل التجارة بين الدول العربية أو دول الاتحاد الأوروبي، وهي تمثل أحد أهم مؤشرات التكامل الاقتصادي ودرجة التنسيق بين هذه الدول، حيث يُنظر لزيادتها كدليل على فعالية الاتفاقيات التجارية الإقليمية والجهود المبذولة لرفع القيود الجمركية وغير الجمركية، وتهدف التجارة البينية إلى تحقيق كفاءة التوزيع وتوسيع الأسواق، مما يسمح للدول الأعضاء بالاستفادة من المزايا النسبية لبعضها البعض بدلًا من الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية.

ثانياً: اقتصاديات التجارة البينية وأهميتها: تعتمد اقتصاديات التجارة البينية على تحويل الفوائض الإنتاجية إلى دخل رأسمالي يلبي احتياجات الاستثمار والاستهلاك، كما تشتمل هذه التجارة على وظيفة أخرى للتجارة الخارجية وهي الوظيفة الاستثمارية، وذلك من خلال الإمكانات التي تعتبرها رأس مال متحرك لزيادة الإنتاج والدخل. ويمكن تمثيل أهمية التجارة البينية من خلال النقاط الآتية:

١- تحسين إنتاجية المشروعات الصناعية والزراعية المتبادلة: بحيث يمكن أن تحل المنتجات المحلية المصدرة محل المنتجات المماثلة للسلع الأجنبية التي تدخل السوق (نغاق، ٢٠١٨، ص١٩).

٢- تأمين وتشغيل القدرات الإنتاجية التي تم إنشاؤها في المراحل السابقة، والتي توقفت أو تعمل بأقل من طاقتها بسبب عدم توفر الأموال اللازمة لمواصلة إنتاجها، والمتمثلة في مؤسسات التخزين والتعبئة والتسويق وغيرها.

٣- توسيع نطاق التجارة البينية بهدف تحقيق التكامل المطلوب والاستفادة القصوى من فوائض الدول المختلفة.

٤- تزايد الصادرات الزراعية والصناعية مع اشتداد المنافسة في الأسواق الخارجية وتفاقم الإجراءات المالية عالمياً (سمحية، ٢٠١٨، ص٥٤).

٥- زيادة القدرة على مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وتحقيق مستوى أفضل من المنافسة، إذ بدأت التكتلات الاقتصادية الدولية تلعب دوراً محورياً في نمو التجارة البينية الإقليمية (عبد سلام، ٢٠١١، ص٢٧).

ثالثاً: أسباب ضعف التجارة البينية العربية : إنّ أسباب تراجع التجارة البينية وضعفها تعود إلى عدة عوامل متداخلة، تشمل عوامل سياسية واقتصادية وجغرافية وغيرها. وتلعب هذه العوامل دوراً مهماً في التأثير على حجم التبادل التجاري، وفي حال تم تجاوز هذه المعوقات وتخفيف حدتها، فمن شأن ذلك أن يساعد على تنميتها. ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه المعوقات ترتبط بطبيعة الدول العربية نفسها.

يمكن تلخيص أسباب ضعف التجارة البينية كما يلي:

١- ضعف التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية: يُعتبر المفتاح الأساسي لزيادة التجارة البينية هو زيادة حصة الدول العربية بشكل متناسب في التجارة العالمية ككل.

٢- تشابه التكوين الإنتاجي وضعف التخصص: تُعد زيادة تبعية الصادرات أحد العوامل الأساسية لزيادة التجارة البينية. ولكن الدول العربية تمتلك أنواعاً قليلة من المنتجات المهمة في التجارة يمكن أن تتبادلها فيما بينها. وإذا كانت هناك منتجات متبادلة، فإنّ المنافسة الشديدة أو ارتفاع أسعارها يدفع الدول المستوردة إلى طلبها من الدول الأخرى المنتجة لها (الإمام ومنيسي، ٢٠٠٥، ص١٤٩).

٣- ضعف البنية التحتية في بعض الدول: مما يُعيق ويسهم في بطء حركة التجارة البينية فيما بينها، مثل ضعف شبكات التخزين والنقل بين الدول، وهذا يؤدي إلى زيادة تكلفة التخزين، وبالتالي التأثير على أسعار الصادرات البينية. لذا تصبح السلع البينية أكثر تكلفة نسبياً مقارنة بأسعار المنتجات المستوردة من الدول الصناعية الكبرى.

٤- تفاوت الأنظمة الاقتصادية للدول: حيث يسيطر القطاع الخاص على جزء منها، ويسيطر القطاع العام على الجزء الآخر، مما يعقد آليات التعاون والتفاوض بين القطاعين. وهذه الآليات غير موحدة وغير فعالة من حيث زيادة التبادل التجاري، على الرغم من تأثير القرارات الاقتصادية والتجارية لخدمة الدول، كلٌّ حسب حكومته (عباية، ٢٠١٥، ص٢٠).

٥- اعتماد الدول على منتجات محدودة: تعتمد معظم الدول بشكل كلي على سلعة أو سلعتين في صادراتها، وجميع هذه الصادرات تتعلق بمواد أولية يتم تبادلها بين الدول. وفيما يتعلق بالواردات، فإنّ الدول تستورد منتجات متشابهة، أو لا تستوردها من باقي الدول العربية لذا فإن احتياجاتها متشابهة، والنقص في هذه المنتجات موجود في كل منها.

٦- تقارب المستويات الاقتصادية: تتقارب الدول في مستوياتها الاقتصادية، ويتضح ذلك في غياب تقسيم العمل والتخصص الدولي الفعال بين أسواقها. فالدول المتقدمة تسعى لإنشاء تكتل إقليمي بين الدول النامية، وترغب في أن تبقى هذه الدول مصدرة للمواد الخام (الزراعية والمعدنية) وسوقاً للمنتجات الصناعية والزراعية التي تنتجها الدول المتقدمة (صبري والعبيدي، ٢٠١١، ص١٩).

٧- تضارب الأولويات والتوجهات: من أسباب ضعف التجارة البينية اختلاف الأولويات السياسية والاقتصادية، وكذلك اختلاف التوقعات بين الدول المختلفة من حيث حجم وقيمة المنافع المتوقعة من تعزيز التجارة، وذلك كأثر للأوضاع الداخلية والدولية التي تعمل على إطالة أمد الأزمات الداخلية (عريقات، ٢٠١١، ص٩).

٨- انخفاض الطاقة الإنتاجية: إنّ انخفاض الطاقة الإنتاجية في الدول العربية وقلة تنوعها يؤدي إلى ضعف في المقومات الحقيقية للتجارة بين الدول العربية، أي بسبب ضعف حجم القطاع الصناعي والفعاليات الصناعية (أبو غزالة، ٢٠١٤، ص٢٧).

مما سبق يرى الباحث أنّ ضعف التجارة البينية، وخاصة الزراعية منها يعود أساساً إلى الخلل الهيكلي المتراكم المتمثل في تشابه التكوين الإنتاجي (معظم الدول تصدر مواد أولية متشابهة)، إلى جانب هشاشة البنية التحتية اللوجستية (النقل والتخزين). هذا المزيج يؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلع البينية مقارنةً بالواردات الأجنبية، مما يجعل أي جهود لتحقيق التكامل الاقتصادي غير فعّالة ما لم يتم التركيز أولاً على تنويع قاعدة الإنتاج والتخصص الإقليمي وتقسيم أسواق العمل.

النتائج والمناقشة:

ندرس واقع وتطور التجارة الزراعية البينية بين سورية والدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١، حيث تمّ رصد واقع كل من صادرات وواردات الزراعية البينية والميزان التجاري الزراعي البيني خلال الفترة المذكورة، بالإضافة إلى نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية، ومؤشر الانكشاف الاقتصادي الزراعي.

أولاً: تطور الصادرات الزراعية البينية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١:

يبين الجدول التالي قيم الصادرات الزراعية البينية حيث شهدت اتجاهين رئيسيين يتماشيان مع الظروف الاقتصادية والسياسية في سورية خلال الفترة المدروسة وفق الآتي:

الجدول (١) الصادرات الزراعية البينية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١ (مليون ليرة سورية)

العام	قيم الصادرات[١]	نسبة التغير السنوي %	النسبة إلى إجمالي التجارة الزراعية البينية %
٢٠٠٢	31234	-	86.68
٢٠٠٣	30845	-1.25	78.26
٢٠٠٤	28612	-7.24	70.35
٢٠٠٥	34772	21.53	77.23
٢٠٠٦	55385	59.28	82.64
٢٠٠٧	64373	16.23	81.90
٢٠٠٨	67162	4.33	81.87
٢٠٠٩	67335	0.26	76.52

[١] - تمّ تحويل القيم المذكورة للصادرات في الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية من ألف دولار أمريكي إلى مليون ليرة سورية وذلك بالاعتماد على نشرة أسعار الصرف للفترة المذكورة.

٢٠١٠	80801	20.00	80.16
٢٠١١	80515	-0.35	78.43
٢٠١٢	103436	28.47	76.65
٢٠١٣	166885	61.34	74.81
٢٠١٤	65020	-61.04	36.98
٢٠١٥	84703	30.27	48.65
٢٠١٦	171827	102.86	59.00
٢٠١٧	166904	-2.87	57.80
٢٠١٨	137687	-17.51	36.92
٢٠١٩	150413	9.24	34.88
٢٠٢٠	341238	126.87	34.52
٢٠٢١	636128	86.42	43.47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية).

نلاحظ خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ كان هناك نمو تدريجي في القيمة، حيث ارتفعت من ٣١,٢٣٤ مليون ليرة سورية إلى ذروتها في عام ٢٠١٠ عند ٨٠,٨٠١ مليون ليرة سورية، مما يعكس الأهمية المتزايدة للأسواق العربية كمنافذ للمنتجات الزراعية السورية. بعد عام ٢٠١١، دخلت الصادرات في دورة من التضخم الشديد والتقلبات الحادة؛ فالزيادات الهائلة المسجلة في القيمة الاسمية بالليرة السورية (مثل القفزة إلى ٦٣٦,١٢٨ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٢١) تعكس بشكل أساسي التضخم المفرط وتدهور سعر صرف الليرة، وليس بالضرورة زيادة حقيقية في حجم (كمية) الصادرات، من المرجح أن تكون قيمة الصادرات بالدولار قد انخفضت فعليًا بشكل كبير، مع أنّ القيمة المحلية تبدو مرتفعة اسمياً، مما يوضح التشوه الناجم عن التضخم.

تعكس نسبة التغير السنوي حالة عدم الاستقرار والصدمات التي تعرض لها القطاع الزراعي والتجاري قبل عام ٢٠١١، حيث كانت النسبة إيجابية في معظم السنوات مع معدلات نمو قوية في ٢٠٠٥ (٢١.٥٣%) و٢٠٠٦ (٥٩.٢٨%)، مما يؤكد ازدهار التجارة الزراعية في تلك الفترة. بدءاً من عام ٢٠١١ أصبحت معدلات التغير أكثر تقلباً، أبرز صدمتين هما الانخفاض الهائل في ٢٠١٤ (-٦١.٠٤%)، نتيجة لقطع الطرق التجارية وتضرر الإنتاج، والارتفاع القياسي في ٢٠١٦ (١٠٢.٨٦%) و٢٠٢٠ (١٢٦.٨٧%)، حيث يشير النمو الأخير بالليرة السورية إلى الارتفاع الهائل في أسعار الصرف والتضخم، بالإضافة إلى محاولات لتأمين العملة الصعبة عبر التصدير رغم الصعوبات اللوجستية. وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للصادرات داخل إجمالي التبادل التجاري الزراعي (صادرات + واردات) في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣، يلاحظ هيمنت الصادرات على التجارة الزراعية البينية، حيث تجاوزت نسبتها الـ ٧٠% في معظم السنوات، وبلغت ذروتها عند ٨٦.٦٨% في ٢٠٠٢، هذا يوضح أنّ سورية كانت مُصدِّراً صافياً للسلع الزراعية البينية، ما يعكس قوة إنتاجية وتنافسية في الأسواق العربية. حدث تحول هيكلي جذري في عام ٢٠١٤، عندما انخفضت النسبة بشكل حاد إلى ٣٦.٩٨%، يعني هذا الانخفاض أنّ الزراعة السورية تحولت من كونها مُصدِّراً مهماً إلى أن تصبح معتمدة بشكل كبير على الواردات من الدول العربية لسد النقص المحلي، ورغم التحسن الطفيف في السنوات اللاحقة (حتى ٥٩.٠٠% في ٢٠١٦)، إلا أنّ النسبة لم تعد تقترب من مستوياتها التاريخية، مؤكدة على تضرر القدرة التنافسية والإنتاجية للقطاع الزراعي السوري وزيادة اعتماده على الأسواق الخارجية.

ثانياً: تطور الواردات الزراعية البينية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١:

الجدول (٢) الواردات الزراعية البينية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١ (مليون ليرة سورية)

العام	قيم الواردات[٢]	نسبة التغير السنوي %	النسبة إلى إجمالي التجارة الزراعية البينية %
٢٠٠٢	4801	-	13.32
٢٠٠٣	8571	78.53	21.74
٢٠٠٤	12060	40.71	29.65
٢٠٠٥	10251	-15.00	22.77
٢٠٠٦	11631	13.46	17.36
٢٠٠٧	14231	22.35	18.10
٢٠٠٨	14873	4.51	18.13
٢٠٠٩	20666	38.95	23.48
٢٠١٠	20003	-3.21	19.84
٢٠١١	22139	10.68	21.57
٢٠١٢	31507	42.31	23.35
٢٠١٣	56198	78.37	25.19
٢٠١٤	110824	97.20	63.02
٢٠١٥	89389	-19.34	51.35
٢٠١٦	119407	33.58	41.00
٢٠١٧	121856	2.05	42.20
٢٠١٨	235296	93.09	63.08
٢٠١٩	280875	19.37	65.12
٢٠٢٠	647371	130.48	65.48
٢٠٢١	827264	27.79	56.53

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية).

سجلت قيم الواردات الزراعية البينية نمواً متواضعاً ومتقطعاً في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠، حيث ارتفعت من ٤,٨٠١ مليون ليرة سورية إلى حوالي ٢٠,٠٠٣ مليون ليرة سورية، هذه الزيادة كانت طبيعية وتتوافق مع نمو السكان والدخل والاستقرار الاقتصادي النسبي، مع بقاء الواردات تحت السيطرة. بعد عام ٢٠١٣، بدأت مرحلة من الزيادات الضخمة في القيمة الاسمية، كان الارتفاع من ٥٦,١٩٨ مليون ليرة سورية في ٢٠١٣ إلى ٨٢٧,٢٦٤ مليون ليرة سورية في ٢٠٢١ قفزة هائلة. من الناحية النظرية، تُعزى هذه الزيادات إلى عاملين رئيسيين: الانهيار القياسي لسعر صرف الليرة السورية، مما ضاعف قيمة الواردات عند تقويمها بالليرة، وتزايد الحاجة الاستيرادية نتيجة لتضرر الإنتاج الزراعي المحلي وقطع خطوط الإمداد غير البينية، مما جعل سورية تعتمد أكثر على شركائها الإقليميين لسد الفجوة الغذائية.

كانت نسبة التغير السنوي في الواردات إيجابية في معظم سنوات ما قبل ٢٠١١، مع نمو ملحوظ في ٢٠٠٣ (٧٨.٥٣%) و٢٠٠٤ (٤٠.٧١%)، مما يعكس توسعاً في التبادل التجاري، لكن الصدمة الكبرى حدثت في عام ٢٠١٤ عندما وصلت نسبة التغير إلى ٩٧.٢٠%، تلتها قفزة أخرى في ٢٠١٨ (٩٣.٠٩%) وذروتها في ٢٠٢٠

[٢] - تمّ تحويل القيم المذكورة للواردات في الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية من ألف دولار أمريكي إلى مليون ليرة سورية وذلك بالاعتماد على نشرة أسعار الصرف للفترة المذكورة.

(١٣٠.٤٨%). تشير هذه المعدلات المرتفعة جداً إلى حالة طارئة في الاستيراد، حيث أجبرت الظروف الاقتصادية (انهيار الإنتاج وانخفاض المخزونات وزيادة أسعار الصرف) على استيراد كميات أساسية بأسعار مرتفعة بالليرة، ومن الناحية النظرية، فإنّ معدلات التغير التي تتجاوز الـ ١٠٠% في القيمة الاسمية هي مؤشر كلاسيكي على التضخم الجامح الذي يضرب الاقتصاد.

تكشف النسبة إلى إجمالي التجارة الزراعية البينية عن تحول هيكلي في العلاقة التجارية، ففي الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣، كانت الواردات تشكل حصة محدودة نسبياً من إجمالي التجارة (تراوحت بين ١٣% و٢٩%)، ما أكد وضع سورية كمُصدِّر صافٍ في القطاع الزراعي البيني، ولكن في عام ٢٠١٤ قفزت النسبة إلى ٦٣.٠٢%، لتعبر بذلك الواردات عتبة الـ ٥٠% وتصبح المكون المهيمن على التجارة البينية، متجاوزة الصادرات. ومن الناحية النظرية يدل هذا التحول السريع على أنّ سورية أصبحت مُستورِداً صافياً للسلع الزراعية البينية، ما يعكس تدهوراً في الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي المحلي وزيادة الاعتماد على دول الجوار والمنطقة لتلبية الاحتياجات الأساسية، واستمرار النسبة في الارتفاع والاقتراب من الـ ٦٥% في السنوات اللاحقة يؤكد ترسيخ هذا التحول الهيكلي السلبي.

ثالثاً: الميزان التجاري الزراعي البيني خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١:

الجدول (٣) الميزان التجاري الزراعي البيني ونسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١

العام	قيم الصادرات	قيم الواردات	الميزان التجاري البيني	نسبة تغطية الصادرات/الواردات%
٢٠٠٢	31234	4801	26433	650.57
٢٠٠٣	30845	8571	22274	359.88
٢٠٠٤	28612	12060	16552	237.25
٢٠٠٥	34772	10251	24521	339.21
٢٠٠٦	55385	11631	43754	476.18
٢٠٠٧	64373	14231	50142	452.34
٢٠٠٨	67162	14873	52289	451.57
٢٠٠٩	67335	20666	46669	325.83
٢٠١٠	80801	20003	60798	403.94
٢٠١١	80515	22139	58376	363.68
٢٠١٢	103436	31507	71929	328.30
٢٠١٣	166885	56198	110687	296.96
٢٠١٤	65020	110824	-45804	58.67
٢٠١٥	84703	89389	-4686	94.76
٢٠١٦	171827	119407	52420	143.90
٢٠١٧	166904	121856	45048	136.97
٢٠١٨	137687	235296	-97609	58.52
٢٠١٩	150413	280875	-130462	53.55
٢٠٢٠	341238	647371	-306133	52.71
٢٠٢١	636128	827264	-191136	76.90

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (١، ٢).

تُعد بيانات الميزان التجاري الزراعي البيني ونسبة التغطية هي المؤشر الأقوى لتقييم صحة القطاع التجاري الزراعي السوري، تعكس الأرقام المبينة في الجدول (٣) تحول سورية من قوة تصديرية زراعية إقليمية (فائض ضخم) إلى دولة مستورد صافي (عجز كبير) بعد عام ٢٠١١.

تمثل قيم الصادرات (التي تم تحليلها مسبقاً) القدرة الإيرادية للقطاع الزراعي السوري من الأسواق العربية؛ ففي الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣ كانت هذه القيم هي المحرك الرئيس لصافي الرصيد التجاري، ما جعل الميزان يحقق فائضاً كبيراً. الزيادات الاسمية الكبيرة بعد ٢٠١٤، رغم أنها تشير إلى مبالغ بالعملة المحلية، إلا أنها لم تكن كافية لتعويض الزيادة الأكبر في الواردات، ما أدى إلى تقلص حصتها النسبية من إجمالي التجارة (كما رأينا سابقاً)، الأمر الذي أضعف قدرتها على تحقيق الفائض التجاري.

تشير قيم الواردات (التي تم تحليلها مسبقاً) إلى حجم الإنفاق التجاري الزراعي لسورية على المنتجات العربية؛ في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣، كانت الواردات ضئيلة مقارنة بالصادرات، ما ضمن تحقيق فائض تجاري قوي ومستمر. بعد ٢٠١٤، أثرت الواردات سلباً في هيكلية للميزان التجاري؛ فالارتفاع الهائل في قيمها الاسمية، نتيجة لتضخم أسعار الصرف وزيادة الحاجة للاستيراد لسد العجز المحلي كان العامل الأقوى الذي دفع الميزان التجاري إلى منطقة العجز، حيث تفوقت قيم الواردات على الصادرات في معظم سنوات ما بعد عام ٢٠١١.

يعكس الميزان التجاري البيني التغير الأكثر وضوحاً في وضع سورية التجاري؛ ففي الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣، سجل الميزان فائضاً تجارياً مستمراً وموجباً، وصل إلى ذروته عند ١١٠,٦٨٧ مليون ليرة سورية في ٢٠١٣. من الناحية النظرية، يعني هذا الفائض أنّ سورية كانت مُصدِّراً صافياً للغذاء في المنطقة العربية، ما يشير إلى قوة إنتاجية زراعية وتنافسية. التحول الجذري حدث في ٢٠١٤، حيث تحول الميزان بشكل مفاجئ إلى عجز (-٤٥,٨٠٤)، ثمّ عاد إلى العجز مجدداً وبشكل أعمق في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ليصل إلى أقصاه عند -٣٠٦,١٣٣ مليون ليرة سورية في ٢٠٢٠. من الناحية الاقتصادية، يشير العجز إلى أنّ سورية أصبحت مُستورِداً صافياً للسلع الزراعية البينية، وهو دليل مباشر على تدهور الإنتاج الزراعي، وتدهور شروط التبادل التجاري، وفقدان الأمن الغذائي على مستوى الاكتفاء الذاتي.

تُعد نسبة تغطية الصادرات للواردات المؤشر الأدق لتقييم صحة الميزان التجاري، وهي تقيس قيمة الصادرات مقابل كل وحدة واردات. في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣، كانت النسبة مرتفعة جداً وتدل على متانة الميزان، حيث بلغت الذروة عند ٦٥٠.٥٧% في ٢٠٠٢ (أي أن قيمة الصادرات كانت تغطي الواردات بأكثر من ستة أضعاف). بعد عام ٢٠١٣، شهد المؤشر انهياراً حاداً. في ٢٠١٤، تراجعت النسبة بشكل كارثي إلى ٥٨.٦٧% (أي أنّ الصادرات لم تعد تغطي سوى نصف قيمة الواردات). ووصل أدنى مستوى لها إلى ٥٢.٧١% في ٢٠٢٠. من الناحية النظرية، فإنّ انخفاض النسبة إلى ما دون الـ ١٠٠% يعني فقدان القدرة التنافسية وتحولاً إلى عجز بنيوي في التجارة الزراعية، حيث أنّ الدخل من التصدير الزراعي لم يعد كافياً لتمويل الاحتياجات الاستيرادية الزراعية، مما يفرض ضغطاً هائلاً على احتياطيات العملات الأجنبية ويؤكد على الضعف الهيكلي في القطاع.

ثالثاً: مؤشر الانكشاف الاقتصادي للزراعة البينية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١:

يُعبّر معدل الانكشاف الاقتصادي للزراعة البينية عن النسبة بين إجمالي التجارة الزراعية البينية (صادرات وواردات القطاع الزراعي مع الدول العربية) إلى الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. يُعد هذا المؤشر مقياساً حيوياً لعمق العلاقة الاقتصادية الزراعية مع الشركاء الإقليميين، حيث يتأثر بشروط التبادل التجاري الزراعي البيني التي تعكس

العلاقة بين أسعار السلع الزراعية المُصدّرة والمُستوردة ضمن التكتل العربي. يشير ارتفاع هذا المعدل إلى زيادة اعتماد القطاع الزراعي المحلي على الأسواق العربية، سواء لتصريف فائض الإنتاج أو لتأمين الاحتياجات الأساسية من السلع الزراعية. وبالتالي، فإنّ ارتفاعه يدل على ازدياد التبعية الخارجية للقطاع، وارتفاع حساسيته للمتغيرات والتقلبات في الأسواق الزراعية الإقليمية، مثل تغيرات الأسعار، والسياسات الزراعية، والاتفاقيات، والتكتلات التجارية العربية.

بناءً على ذلك، يترافق التقدم الاقتصادي الزراعي والاكتفاء الذاتي مع انخفاض هذا المؤشر، حيث يُشير الانخفاض إلى متانة القطاع وقدرته على تلبية احتياجاته دون الاعتماد الكبير على الخارج.

الجدول (٤) مؤشر الانكشاف الاقتصادي للزراعة البينية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١

العام	الناتج المحلي الإجمالي الزراعي	قيمة التجارة الزراعية البينية	مؤشر الانكشاف الاقتصادي للزراعة البينية	نسبة الصادرات للناتج المحلي الزراعي%	نسبة الواردات للناتج المحلي الزراعي%
٢٠٠٢	٢٥٤١٨١	36035	14.18	12.29	1.89
٢٠٠٣	٢٦٤٨٤٠	39416	14.88	11.65	3.24
٢٠٠٤	٢٨٤٢٠٥	40672	14.31	10.07	4.24
٢٠٠٥	٣٠٥٧٠٣	45023	14.73	11.37	3.35
٢٠٠٦	٣٧٠٤٣١	67016	18.09	14.95	3.14
٢٠٠٧	٣٩٣٢٣١	78604	19.99	16.37	3.62
٢٠٠٨	٤٥٩١٦٨	82035	17.87	14.63	3.24
٢٠٠٩	٥٧٤٥٩٥	88001	15.32	11.72	3.60
٢٠١٠	٥٥١٠٠١	100804	18.29	14.66	3.63
٢٠١١	٦٧١٥٨٦	102654	15.29	11.99	3.30
٢٠١٢	٧٠٨٧٩٠	134943	19.04	14.59	4.45
٢٠١٣	٧٣٧٤٧٣	223083	30.25	22.63	7.62
٢٠١٤	٩٧٠١٩٢	175844	18.12	6.70	11.42
٢٠١٥	١٥٨٤٨٤٩	174092	10.98	5.34	5.64
٢٠١٦	٢٠٩٣٧٦١	291234	13.91	8.21	5.70
٢٠١٧	٣٣٩٢٣١٧	288760	8.51	4.92	3.59
٢٠١٨	٣٧٣٧٤٣١	372983	9.98	3.68	6.30
٢٠١٩	٤٧٣٤٤٦١	431288	9.11	3.18	5.93
٢٠٢٠	٦٣٢٦٧٤٩	988609	15.63	5.39	10.23
٢٠٢١	٧٢١٦١٧٦	1463392	20.28	8.82	11.46

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية). والمجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١.

تُشير بيانات الجدول (٤) إلى التحول الهيكلي والصدمات الكبرى التي تعرض لها القطاع الزراعي السوري وعلاقته التجارية مع الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢١. التحليل يعكس تدهوراً حاداً في القدرة التصديرية يقابله اعتماد متزايد على الواردات.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي نمواً هائلاً في قيمته الاسمية خصوصاً بعد عام ٢٠١٣، حيث قفز من حوالي ٧٣٧ ألف وحدة في ٢٠١٣ إلى أكثر من ٧.٢ مليون ألف وحدة في ٢٠٢١. هذا الارتفاع الحاد يُفسَّر نظرياً بظاهرة التضخم المفرط (Hyperinflation) والانهيار القياسي لسعر صرف الليرة السورية، مما ضخّم القيمة النقدية للناتج دون أن يعني ذلك بالضرورة زيادة حقيقية في حجم الإنتاج الزراعي (الناتج الحقيقي)، هذا التشوه في القيمة الاسمية يمثل تحدياً كبيراً عند تحليل المؤشرات المعتمدة عليه.

تمثل قيمة التجارة الزراعية البينية (إجمالي الصادرات والواردات) حجم التبادل الإقليمي للقطاع الزراعي، هذه القيمة تضاعفت بشكل كبير في المرحلة الأخيرة، حيث وصلت إلى ١,٤٦٣,٣٩٢ في ٢٠٢١. يُعزى هذا الارتفاع نظرياً إلى عاملين: تأثير سعر الصرف (الذي ضخّم القيمة الاسمية)، وتزايد حجم الواردات نتيجة لتدهور الأمن الغذائي المحلي بعد عام ٢٠١١. بالتالي، فإنّ الزيادة في القيمة لم تعد تعكس نمواً صحياً يعتمد على الصادرات، بل تعكس اعتماداً إجبارياً على الشركاء العرب لتأمين الاحتياجات الأساسية.

يُعد مؤشر الانكشاف الاقتصادي للزراعة البينية (النسبة بين التجارة الكلية والناتج المحلي الزراعي) هو المقياس الرئيسي لمدى اندماج القطاع في الأسواق الإقليمية. قبل الفترة (٢٠٠٢–٢٠١٢)، تراوح المؤشر ضمن نطاق مستقر (١٤% – ٢٠%)، وهو ما يشير إلى درجة انكشاف مُدارة ومقبولة. حدثت قفزة في ٢٠١٣ (٣٠.٢٥%) تمثل صدمة أولية. بعد ذلك، تراجع المؤشر بشكل حاد إلى ٨.٥١% في ٢٠١٧، وهو ما يعكس نظرياً تقلص دور التجارة في تلبية احتياجات القطاع، أو ربما فشل التجارة (بالدولار الحقيقي) في مواكبة الارتفاع التضخمي للناتج المحلي (بالليرة الاسمية). العودة إلى مستوى ٢٠.٢٨% في ٢٠٢١ تدل على تجديد الاعتماد والتبعية للأسواق الإقليمية، مما يجعل القطاع الزراعي أكثر عرضة لصدمات الأسعار والسياسات الخارجية.

تكشف نسبة الصادرات للناتج المحلي الزراعي عن القدرة التنافسية للقطاع وتوجهه التصديري. في الفترة ٢٠٠٢–٢٠١٣، كانت هذه النسبة مرتفعة نسبياً (بين ١٠% و٢٢%)، مما يؤكد أنّ التصدير كان محركاً رئيساً للدخل الزراعي. حدث انهيار مدوٍ في هذه النسبة، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها في ٢٠١٩ (٣.١٨%). من الناحية النظرية، يشير هذا الانخفاض الحاد إلى فقدان كبير في القدرة التنافسية والإنتاجية للقطاع، وتحوله من قطاع موجه للتصدير إلى قطاع يركز بشكل أساسي على تلبية الاحتياجات المحلية الدنيا (اقتصاد البقاء)، ما يدل على تدهور بنيوي في هيكله الإنتاجي.

تُظهر نسبة الواردات للناتج المحلي الزراعي مدى اعتماد القطاع على استيراد السلع الزراعية. قبل الفترة (٢٠٠٢–٢٠١٣)، كانت النسبة منخفضة جداً (تتراوح بين ١.٨٩% و٤.٤٥%)، مما يؤكد على متانة الاكتفاء الذاتي الزراعي وقلة الاعتماد على الواردات. حدث تحول حاد في هذه النسبة بعد ٢٠١٣، حيث قفزت إلى ١١.٤٢% في ٢٠١٤ و١١.٤٦% في ٢٠٢١. هذا الارتفاع يمثل نظرياً زيادة التبعية الخارجية وتآكل في مستوى الاكتفاء الذاتي الزراعي، هذه الزيادة في حصة الواردات هي دليل مباشر على فشل الإنتاج المحلي في تلبية الطلب، مما يزيد من حساسية القطاع لتقلبات أسعار الغذاء في الأسواق العربية.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

١- شهدت الصادرات الزراعية البينية السورية تحولاً جذرياً على مرحلتين: قبل عام ٢٠١١، تميزت الفترة ٢٠٠٢–٢٠١٠ بنمو تدريجي ومستقر في القيمة الاسمية بالليرة (من ٣١.٢ مليار إلى ٨٠.٨ مليار ليرة سورية)، مع

هيمنة الصادرات على إجمالي التجارة الزراعية بنسبة تجاوزت ٧٠%، مؤكدة على وضع سورية كمُصدِّر صافٍ إقليمياً. بعد ٢٠١١، دخلت الصادرات في دورة من التضخم الجامح، حيث عكست الزيادات الاسمية الهائلة (وصولاً إلى ٦٣٦ مليار ليرة في ٢٠٢١) تدهور سعر الصرف وليس زيادة حقيقية في حجم التصدير. كما تدهورت نسبة التغطية فجأة في ٢٠١٤ (-٦١.٠٤% كنسبة تغير)، ما عكس تضرر الإنتاج وقطع الطرق التجارية. والأهم، أن النسبة إلى إجمالي التجارة هبطت إلى نحو ٣٦% في ٢٠١٤، مما يشير إلى تحول هيكلي عميق جعل القطاع الزراعي يعتمد بشكل أكبر على الواردات من الدول العربية.

٢- شهدت الواردات الزراعية البينية تحولاً جذرياً من نمو متواضع ومُدار قبل ٢٠١١ إلى قفزات ضخمة في القيمة الاسمية بالليرة (لتصل إلى ٨٢٧ مليار ليرة في ٢٠٢١). يُعزى هذا التضخم القياسي إلى انهيار سعر صرف الليرة وتزايد الحاجة الاستيرادية لسد النقص الناتج عن تضرر الإنتاج المحلي. عكست نسبة التغير السنوي حالة استيراد طارئ، حيث تجاوزت ١٣٠% في ٢٠٢٠، مؤكدةً على تفاقم التضخم الجامح في الاقتصاد. والأهم هو التحول الهيكلي؛ فبينما كانت الواردات تشكل ١٣%-٢٩% من إجمالي التجارة قبل ٢٠١٣، قفزت لتتجاوز ٦٣% في ٢٠١٤ و٢٠١٨. هذا التحول يدل نظرياً على أنّ سورية أصبحت مُستورِداً صافياً للسلع الزراعية البينية، ما يعكس تدهور الأمن الغذائي وزيادة التبعية للأسواق الإقليمية.

٣- أظهر الميزان التجاري الزراعي البيني تحولاً جذرياً يعكس تدهور صحة القطاع السوري. ففي الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣، كانت سورية مُصدِّراً صافياً للغذاء، حيث سجل الميزان فائضاً مستمراً ووصلت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى ذروتها عند ٦٥٠.٥٧% في عام ٢٠٠٢. بعد عام ٢٠١٣، شكل الارتفاع الهائل في قيم الواردات الاسمية (نتيجة التضخم والحاجة للاستيراد) صدمة هيكلية أدت إلى تحول الميزان بشكل مفاجئ إلى عجز في عام ٢٠١٤ ثم تعمق لاحقاً، ليصل إلى عجز قياسي قدره -٣٠٦ مليار ليرة سورية في ٢٠٢٠. هذا التحول يعني نظرياً أن سورية أصبحت مُستورِداً صافياً، ما يدل على تدهور الإنتاج وفقدان الأمن الغذائي. الأهم هو انهيار نسبة التغطية إلى أقل من ٥٩% في ٢٠١٤ ثم إلى ٥٢.٧١% في ٢٠٢٠، مؤكداً على فقدان القدرة التنافسية وتحول التجارة الزراعية إلى عجز بنيوي.

٤- يُظهر مؤشر الانكشاف الاقتصادي للزراعة البينية تحولاً هيكلياً جذرياً في القطاع الزراعي السوري، متأثراً بالتضخم المفرط وانهيار سعر الصرف الذي ضخّم القيمة الاسمية للناتج المحلي. رغم ارتفاع القيمة الاسمية للتجارة، فإن المؤشر كشف عن تدهور في القدرة التنافسية؛ حيث انهارت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الزراعي من أكثر من ١٠% قبل ٢٠١٣ إلى نحو ٣.١٨% في ٢٠١٩. في المقابل، قفزت نسبة الواردات من ٤.٤٥% إلى ١١.٤٦% في ٢٠٢١، ما يؤكد تزايد التبعية الخارجية وتآكل الاكتفاء الذاتي. العودة إلى مستوى انكشاف ٢٠.٢٨% في ٢٠٢١ يدل على تجدد الاعتماد القسري على الأسواق الإقليمية، مما يجعل القطاع عرضة للصدمات الخارجية.

ب- التوصيات:

أ- العمل على استعادة مكانة سورية كمُصدِّر صافٍ للغذاء عبر حزمة إصلاحات إنتاجية وتجارية تتمثل بـ:

١- التركيز على دعم سلاسل القيمة للمحاصيل ذات الميزة النسبية التصديرية للأسواق العربية (كالخضروات والفواكه)، من خلال تأمين المدخلات (بذور محسنة، أسمدة، محروقات) بأسعار مدعومة جزئياً ومرتبطة بعقود التصدير.

٢- العمل على تخفيف الأعباء اللوجستية والبيروقراطية على الصادرات، وإعادة فتح وتأمين ممرات العبور البرية والبحرية مع الدول العربية لخفض كلفة الشحن المرتفعة التي تضر بالقدرة التنافسية.

٣- تأسيس هيئة وطنية لترويج الصادرات الزراعية البينية تعمل على استكشاف الأسواق الجديدة وتوقيع عقود طويلة الأجل مع المستوردين العرب، مع التركيز على شهادات الجودة والمطابقة للمواصفات الإقليمية.

ب- لمعالجة التبعية المتزايدة للواردات والارتفاع الحاد في نسبتها، يجب اتخاذ إجراءات لتقليل الانكشاف الزراعي غير المدار، وتتمثل بـ:

١- وضع برنامج وطني لإحلال الواردات يركز على المحاصيل التي أدى تدهور إنتاجها إلى زيادة الاعتماد الاستيرادي (مثل بعض الحبوب والبذور الزيتية)، من خلال توفير التمويل الصغير للمزارعين لزيادة إنتاج هذه المحاصيل تحديداً.

٢- لتخفيف الانكشاف الاقتصادي والاعتماد القسري على الشريك الإقليمي، يجب تنويع مصادر استيراد السلع الزراعية الأساسية (كالقمح والأعلاف)، للحد من حساسية القطاع الزراعي للتقلبات السياسية أو الاقتصادية لدى شريك تجاري واحد، بما يضمن استدامة الإمدادات الغذائية.

ج- بما أنّ التشوه في الأرقام ناتج أساساً عن التضخم وانهيار سعر الصرف، فإنّ المقترحات يجب أن تشمل آليات لحماية القطاع من هذا التدهور من خلال:

١- إلزام المصدرين الزراعيين بتحويل نسبة معينة من إيراداتهم بالعملة الصعبة وفق سعر صرف تنافسي أو تحفيزي، مع السماح لهم باستخدام الباقي لتمويل مستورداتهم من مدخلات الإنتاج الزراعي، لضمان استمرارية العملية الإنتاجية وحمايتها من تقلبات سعر الصرف المحلي.

٢- تطوير آليات لتوفير قروض زراعية مرتبطة بالقيمة الحقيقية للعملة (كمؤشر أسعار المستهلك) للمزارعين، بدلاً من القروض الاسمية بالليرة، لحماية رؤوس أموالهم من التآكل التضخمي وضمان قدرة المزارع على معاودة الإنتاج.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

١- أبو غزالة، طلال (٢٠١٤). *تكلفة التجارة العربية البينية: دراسة تطبيقية للفترة ١٩٩٥-٢٠١٠*، جامعة الدول العربية، مصر.

٢- الإمام، محمد محمود؛ ومنيسي، رانيا (٢٠٠٥). *منظمة التجارة الحرة العربية: التحديات وضرورات التحقيق*، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٣- البهنساوي، أسامة أحمد؛ والعوضي، سالي إبراهيم عبد الجليل (٢٠١٥). *التجارة الزراعية العربية البينية: دراسة حالة بعض الصادرات الزراعية المصرية*، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد (٩)، العدد (١)، ٣٩-٨١.

٤- زيتي، إياد بدر؛ وخليل، فادي شوكت (٢٠٢٢). *اختبار تطبيق نموذج الجاذبية للتجارة البينية السورية – العراقية باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات نقاط التغير الهيكلي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٩*، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٤٤)، العدد (٤)، ٢٨-٤٣.

٥- السريني، محمد أحمد (٢٠٠٩). *التجارة الخارجية*، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.

٦- سميحة، زراري (٢٠١٨). *التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي*، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

٧- الشاذلي، أحمد (٢٠٢٢). *التجارة العربية البينية: الواقع التحديات والآفاق المستقبلية*، دراسات اقتصادية، الطبعة الأولى، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

٨- صبري، ماهر؛ والعبيدي، علي (٢٠١١). *تحديد السمات الاستراتيجية للتجارة العربية البينية*، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٦)، العراق.

٩- عباية، علي (٢٠١٥). *التجارة العربية البينية وأثرها على النمو الاقتصادي*، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

١٠- عبد سالم، تقي (٢٠١١). *مستقبل التجارة العربية البينية*، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٨)، العراق.

١١- عبيد، عائشة إبراهيم (٢٠٠٧). *التكامل العربي وأثره على التجارة الخارجية*، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر.

١٢- عريقات، حربي محمد (٢٠١١). *التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة*، مكتبة جابر الأحمد المركزية للنشر، مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد (٩)، العدد (٢٠).

١٣- قناوي، عزت ملوك (٢٠١٩). *التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧*، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد السابع، يونيو، ٥٢٦-٥٥٦.

١٤- المناعي، علي عبد الله (٢٠٠٥). *التكتلات الاقتصادية ودورها في تطوير التجارة البينية*، الإصدارات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، البحرين.

١٥- نغاق، صبرينة (٢٠١٨). *دور التجارة البينية العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي: دراسة تحليلية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧*، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

ب- المراجع الأجنبية:

16- Al-Sadi, F. R. M. (2019). *The Role of Trade in Intermediates in Enhancing the Agro-Food Intra-Trade in the Mena Region (Master's thesis*, Sultan Qaboos University (Oman).

17- Irshad, A., Hussain, A., & Ahmad, J. (2025). *India-ASEAN Agricultural Trade: An RCA Analysi*s. Saudi J Econ Fin, 9(5), 154-162.

18- Łapińska, J. (2014). *Determinants of intra-industry trade in agricultural and food products between Poland and EU countries. DANUBE: Law and Economics Review*, 5(3), 159-172.